الجباية البيئية كشكل من أشكال التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل أزمة التقشف

الأستاذ : مهدي مراد **أ.د/يحياوي نصيرة**

جامعة تبسة **جامعة بومرداس**

ملخص:

يسعى هذا المقال للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف تساهم الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة؟

إن البيئة ومكوناتها هي أساس الحياة ومصدر جل المواد والموارد، وعلى الرغم من أهميتها فقد تجاهلتها النظريات الاقتصادية ولم تولها أي اعتبار، وبالرغم من جهود بعض المفكرين لإعطاء البيئة أهميتها في ظل تزايد توسع الصناعي مما جعلها لا تلقى أي استجابة من طرف صناع القرار، وجاءت الجباية البيئية لتصحيح فشل نظام السوق وتعطي أسعار لموارد البيئة،حيث يترتب على كل من يقوم بأنشطة اقتصادية من شأنها أن تنتج مخرجات سواء كانت منتجات أو مخلفات وتضر بالبيئة، عليه أن يستجيب لأداة من أدوات الجباية البيئية وذلك في سبيل تحفيزه على التقليل من حجم المخرجات الملوثة لها.

-**الكلمات المفتاحية**: الجباية البيئية، التنمية الاقتصادية، أزمة التقشف.

Summary:

This article aims to answer the following main question**: how does the collection of the environment contribute to the realization of economic and social development in Algeria under the current challenges**?

The environment and its components are the basis of life and the source of the bulk of materials and resources, and despite its importance has been ignored by the economic theories do not tolha any consideration, and despite the efforts of some thinkers to give importance to the environment in the light of the growing industrial expansion, which in fact received no response from the makers, and

came collection market environment correction system failure and give prices of environmental resources, where the consequences of each of the economic activities that produce results, whether it is products or residues and harmful to the environment, it must respond to the instrument of collection tools. the environment, to encourage them to reduce the size of the contamination with exits.

Keywords: environmental collection, economic development, austerity crisis.

-مقدمة:

لقد أدت مختلف التوجهات والسياسات التنموية التي باشرتها بلدان العالم من أجل تنمية اقتصادياتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خلفت آثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة إلى ظهور بعض النتائج الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه وخلال فترة السبعينات إلى غايات الثمانينات من القرن الماضي ظهرت نتائج أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في السياسات التنموية السابقة، والتي تتمثل أساسا في التلوث البيئي الناتج عن التزايد والتوسع المستمر في القطاعات الصناعية بدرجة أولى، وباعتبار أن الجباية البيئية مفهوم يتم من خلاله استدخال التلوث البيئي والتي كانت تمثل تكاليف خارجية سلبية إلى جعلها تكلفة داخلية تؤخذ بالحسبان عند إنجاز المشاريع أو إعادة تقييم المنجزة منها من الناحية البيئية،وذلك بهدف التقليل من التلوث الناتج عنها.

إن البحث في مجال البيئة أمرا ضروريا لتقييم هذه التجربة والبحث عن العوامل الحقيقية التي من شأنها المحافظة عليها وتفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعليه نتساءل من البداية، كيف تساهم الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل أزمة التقشف؟ وما المقصود بالتلوث البيئي والجباية البيئية؟ وما هي أهم العراقيل التي تؤثر في الجباية البيئية؟ وما هي التنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم عناصرها؟ وما علاقة الجباية بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية في الجزائر؟

-التلوث البيئي والجباية البيئية:

1-**تعريف الرسوم البيئية**: تعرف على أنها:"حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة"، كما تعرف على أنها رسوم بيوقوفية **(Pigouvienne)**[1] :"وهي رسوم تدفع بواسطة الملوث عن كل وحدة تلوث وتساوي بالضبط إجمالي الضرر الحدي الذي يسببه التلوث لدى تقييمه عند المستوى الكفء للتلوث وتدفع الرسوم إلى الحكومة بوجه عام"[2].

2-**أصناف الرسوم البيئية:**

2-1-**التصنيف الأول**: ينطوي تحت هذا التصنيف ثلاثة أنواع وهي:

2-1-1-**الإتاوات أو الرسوم التحويلية**: تعد مثلا لتغطية تكاليف الخدمات البيئية وإجراءات خفض التلوث مثل: معالجة المياه (إتاوة الاستهلاك)، والتي يمكن أن تستخدم كنفقات بيئية متعلقة بالمياه.

2-1-2-**الرسوم التحفيزية**: هي معدة لتغيير سلوك المنتجين و/ أو المستهلكين.

2-1-3-**الرسوم البيئية الجبائية**: هي تعد من أجل زيادات الإيرادات الجباية قبل كل شيء.[3]

2-2-**التصنيف الثاني:**

2-1-2-**الأدوات المباشرة**:

أ-فرض ضريبة على المدخلات: تتمثل هذه الأداة في فرض ضريبة محددة القيمة على المواد الأولية التي يمكن أن تحتوي على عناصر خطيرة في تركيبتها الكيميائية.

ب-فرض ضريبة على المخرجات: عندما تشتغل أي مؤسسة فإن مخرجاتها تحتوي على نوعين هما السلع والخدمات بالإضافة إلى إجمالي المخلفات (بجميع أنواعها

---

[1] - تبنى الكثير من الاقتصاديين نوعا معينا من التدخل-ضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناءا على الضرر- وتعرف تلك الضريبة باسم **بيقوفيان** على إسم **أرثرسي بيجو**.

[2] - شارل سكولستاد ترجمة أحمد يوسف عبد الخير :"**الاقتصاد البيئي**"، جزء 1، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2005، ص ص:217-218.

[3] -عبد الله الحرتسي حميد:"**السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة جزائر 1994-2004**"،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قسم العلوم الاقتصادية-جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف، ص:65.

سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية) والتي يمكن طرحها خلال العملية الإنتاجية[1]:

2-2-2-الأدوات غير المباشرة:

أ-الإعفاءات الضريبية والإعانات: تعتبر هاتين الوسيلتين من وسائل الجباية البيئية الفاعلة، حيث تستخدم لجعل المؤسسات تسيطر على التلوث بدل جعلهم يدفعون مقابل ما يلوثون حسب نظرية كوس[2]، وعلى هذا الأساس يستلزم تدخل الدولة بمنح العديد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية في تحقيق الهدف المنشود باختلاف حجم ونوع الحوافز الممنوحة مثل: ترحيل الخسائر، الإجازة الضريبية، إعانات الإستثمار في جلب معدات لا تلوث البيئة...الخ[3].

ب-ضرائب الدخل وعلاقتها بالأنشطة الاقتصادية المرغوبة بيئيا: إن فرض الضريبة على أرباح المستثمر أو زيادة معدلها سوف يؤثر سلبا على معدل التكوين الرأسمالي-لأن المغالاة في سعر ضريبة الأرباح يؤثر سلبا على قرار الاستثمار في القطاع الخاص الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بعامل الربح ودرجة المخاطرة- مما يترتب عليه عزوف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية عن الاستثمار داخل البلد والبحث عن فرص استثمارية خارجية والعكس صحيح[4].

ج-نظام الودائع والتأمينات الاجتماعية[5]: وهو نظام قائم على فكرة فرض رسوم أو ضريبة على المتسبب في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم إسترجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث.

---

[1]- حيزية لصاق:"**أثر ترشيد الموارد الطاقوية على تحقيق التنمية المستدامة**"،مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007،ص:137.138.

[2]- تنص نظرية كوس أنه إذا لم تكن هناك عقبات تحول دون وصول اتفاق بين المتضررين والمتسببين في التلوث فإننا نحصل على كفاءة بصرف النظر عن كيفية التوزيع المبدئي لحقوق الملكية، بموجبها بمكن للمتضررين أن يدفعوا للمؤسسة التي تسبب في التلوث مقابل خفضها لحجم التلوث، ولهذه النظرية عدة فرضيات تقوم عليها.

[3]- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان:"**النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:65.

[4]- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان:"**مرجع سابق**"، ص:90.

3-**الرسوم البيئية وتوازن السوق**: بما أن السوق يتوقف على قانون العرض والطلب فإن توازن السوق يتغير بتغير السعر وكمية السلع المرتبطة بالتلوث، حيث أنه عند فرض رسوم على الملوثين ستضاف هذه الرسوم إلى سعر إنتاجها وهو ما يؤدي إلى إرتفاع سعر السلع، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01): توازن السوق قبل وبعد فرض الضرائب البيئية

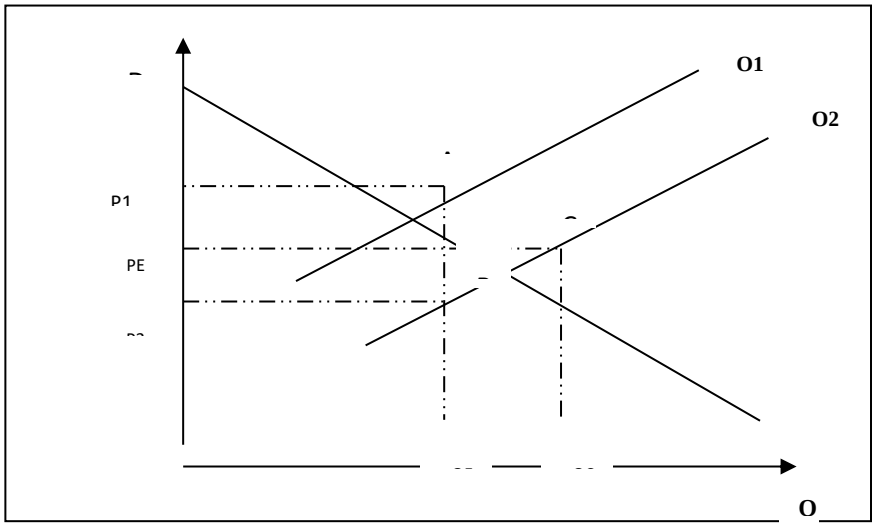

المصدر: حيزية لصاق:"**أثر ترشيد الموارد الطاقوية على تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم السيير، جامعة الجائر، 2007-2008، ص:140.

4-**وعاء الضريبة على التلوث**: يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه:" المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء (قد تفرض الضريبة سنويا أو عند جني المحصول...إلخ) وحسب الأنظمة المحددة لذلك"[1].

4-1-**اختيار وعاء ضريبة التلوث**: إن اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقعة التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدد

[1] - حيزية لصاق:"**أثر ترشيد الموارد الطاقوية على تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجائر، 2007-2008، ص:140.

ودقيق، وأن تعطى تعريفات موحدة داخل نطاق الحدود الجغرافية التي تطبق فيها الضريبة، هذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة ويدخل ضمن العناصر التي قد يشملها وعاء ضريبة التلوث ما يأتي:

-الانبعاثات، العوادم، التدفقات والمخلفات الصلبة والسائلة التي يلقى بها في البيئة، وفي هذه الحالة فإن وعاء الضريبة تشتمل على الإشعاعات الملوثة للهواء على سبيل المثال غاز أوكسيد الكبريت وصرف المواد الكيميائية في الأنهار والبحار وغيرها من الموارد البيئية؛

-تشجيع المؤسسات المستخدمة لتلك المدخلات الخاضعة للضريبة على إستخدامها بكفاءة أكثر، وإمكانية التحول للمدخلات غير الخاضعة للضريبة وهي الأخطر من الناحية البيئية، ومن الأمثلة التطبيقية على تلك الضريبة هي الضرائب على **الكلور فلوروكربونات** ورمزها **CFC5** في كل من الدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض ضريبة على كل مادة حاملة لـ **CFC5**، والتي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية.

4-2-**تحديد سعر الضريبة على التلوث**: إذا كان سعر الضريبة يعرف بوجه عام على أنه:" المبلغ من المال الذي يجب على الممول دفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو أنه النسبة المئوية التي يحدد بها مقدار الضريبة فهو عبارة عن مقدار الضريبة منسوبا إلى قيمة وعائها أو محلها، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة:

4-2-1-**السعر الثابت النسبي**: في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة، ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول والإدارة الضريبية.

4-2-2-**السعر التصاعدي**: طبقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة، ويتميز أسلوب التصاعد بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي وقد يكون له أثر فعال في حث الملوث على تجنب أسعار الضريبة المرتفعة، وبالتالي تخفيض ما يقذفه إلى البيئة من وحدات التلوث إلى أن يتم تحديد الحدود التي تبدأ عندها التصاعد بمعرفة جهة علمية متخصصة، ويمكن استخدام التميز السعري في حالة

وضع حد للتلوث مسموح به يجب عدم تجاوزه، وتستخدم أسعار منخفضة في حالة عدم التجاوز ولكن في حالة التجاوز تطبق أسعار ضريبة مرتفعة. كما أنه توجد طرق أخرى لتحديد السعر الأمثل للضريبة على التلوث تتمثل في[1]:

4-2-3-**طريقة تساوي** المنافع الاجتماعية الحدية مع التكاليف الاجتماعية الحدية للتلوث؛

4-2-4-**طريقة تساوي** التكاليف الحدية لتخفيض التلوث مع التكاليف الحدية لأضرار التلوث وهي أكثر الطرق انتشارا وتطبيقا، ويمكن توضيحها استنادا للشكل رقم (02) الذي يوضح أنه وفقا لهذه الطريقة فإن السعر الأمثل للضريبة على التلوث يتحدد عندما تتساوى التكاليف الحدية لتخفيض التلوث مع التكاليف الحدية للأضرار التي يسببها التلوث، وعند وضع التعادل A يتحدد السعر الأمثل عند النقطة *P، ويتحدد أيضا المستوى الأمثل للتلوث عند النقطة *Q وأي انحراف عن وضع التعادل يعني إنخفاض في مستوى الرفاهية.

شكل رقم (02): تحديد السعر الأمثل للضريبة على التلوث

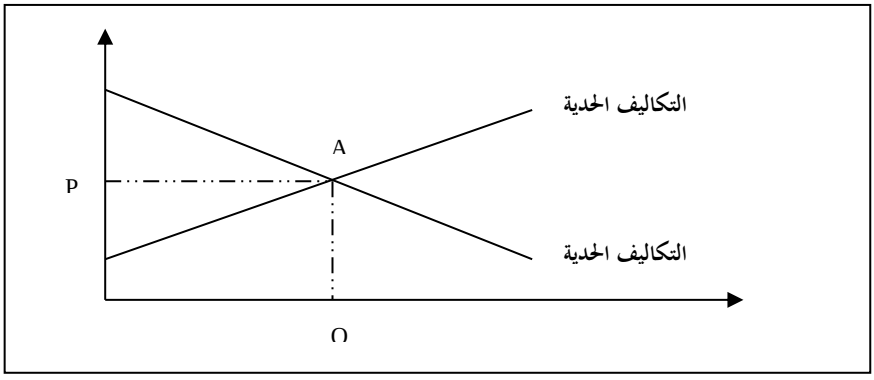

-**المصدر**: أحمد أبو اليزيد الرسول:"**مرجع سابق**"،ص:**62**.

5-**البدائل المتاحة لسلوك المؤسسة الملوثة تجاه السياسة الضريبية**: يؤدي استخدام السياسة الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة إلى إحداث آثار تخصصية

[1] - حميد بوزيدة:"**جباية المؤسسات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر،2007،ص:30

متعددة، بالإضافة إلى تأثيرها في تقويم السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لها، وتعديل المواضع الاقتصادية بشكل عام بما يحقق ما هو مرغوب اجتماعيا منه الجودة البيئية[1].

5-1-**إعادة توجيه الموارد الاقتصادية**: يمكن للمؤسسة عن طريق هذا السلوك أن تقلل من عبء الضريبة حيث تقوم بإعادة توجيه مواردها الاقتصادية المتاحة إما داخليا (داخل الدولة)، أو خارجيا (على المستوى الدولي) بما يؤدي إلى الاستثمار في المناطق التي تقل فيها أضرار التلوث، وتنخفض فيها معدلات الضريبة كالمناطق النائية داخل الدولة أو تحويل الاستثمارات إلى الدول التي لا توجد فيها تشريعات بيئية، وهو الاتجاه السائد لدى المؤسسات العالمية متعددة الجنسيات والتي تقوم بإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية خاصة تلك التي لا توجد فيها تشريعات بيئية أو قيود مفروضة لحماية البيئة.

6-**أهم الآثار الاقتصادية لاستخدام الجباية البيئية لمكافحة التلوث**: ويمكن توضيح تأثير السياسة الضريبية على قطاع الصناعة من زاويتين:

6-1-إن فرض ضريبة بيئية سواء على المدخلات المستخدمة في عمليات التصنيع والتي تحدث تلوثا للبيئة، أو على الانبعاثات الناشئة عن هذه العمليات يؤدي إلى حدوث عملية استعاضة وتغيير تلك المدخلات التي تم فرض ضريبة بيئية عليها وبين بدائلها،وقد يصل الأمر إلى التوقف عن استخدام تلك المدخلات.

6-2-يؤدي فرض ضريبة التلوث إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة للصناعات كثيفة التلوث، مما يترتب عليه انخفاض العرض عن هذه الصناعات، وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها، بل قد تزداد هذه التكاليف إلى الحد الذي لا يكون هناك عناصر من صنع المؤسسة التي تحدث تلوثا للبيئة عن مزاولة نشاطها والتوقف عن الإنتاج إذا ما كان هناك إلزام بتحمل هذه التكاليف المرتفعة الناشئة عن فرض ضرائب بيئية، ويحدث ذلك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي لا تكون قادرة على استيعاب الضريبة.

[1] - أحمد أبو اليزيد الرسول:"**التنمية المتواصلة: الأبعاد والمناهج**"، مكتبة بستان المعرفة،الإسكندرية، مصر، 2007 ص:61.

بصفة عامة فإن التحليل الاقتصادي للبيئة يقود إلى التأثير على كل من الإنتاج والاستثمار، الاستهلاك وسوق العمل وذلك على النحو التالي[1]:

أ-أثر حماية البيئة على العمالة والتشغيل: يمكن أن تؤثر في اتجاهين؛ فمن ناحية يمكن لأسباب تتعلق بإجراءات حماية البيئة أن تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة أو قد تصبح بعض المؤسسات ذات تكلفة عالية ولا تستطيع تنفيذ الشروط والمتطلبات البيئية، ويمكن لهذه التكاليف الإضافية أن تؤدي إلى توقف بعض المؤسسات عن العمل، وسيترتب على ذلك حدوث آثار سلبية على التشغيل والعمالة حيث يؤدي إلى خسارة العديد من فرص وأماكن العمل، ومن ناحية أخرى يمكن من خلال الطلب المتزايد على المعدات والتجهيزات البيئية أو على التكنولوجيا البيئية أن تتوفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه المعدات والتجهيزات نتيجة زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

-الجدول رقم (01): الآثار الإيجابية والسلبية لإجراءات حماية البيئة على فرص العمل والتشغيل

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
أماكن فرص عمل جدية من خلال: 1-استثمارات جديدة في مجال حماية البيئة؛ 2-مصانع صناعة تجهيزات ومعدات حماية البيئة؛ 3-إدارة وتخطيط حماية البيئة.	خسارة فرص عمل جدية من خلال: 1-عرقلة الاستثمارات؛ 2-توجيه الاستثمارات وانتقال الإنتاج إلى الخارج نتيجة القيود والتعليمات البيئة المتشددة؛ 3-إغلاق بعض المصانع بسبب ارتفاع التكاليف الناتجة عن إجراءات حماية البيئة.

[1] - فاطمة الزهراء زرواط:"إشكالية تسيير النفايات وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي مع دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، 2005-2006، ص ص: 166-168.

المصدر: الصادق بوشنافة:"**الأبعاد الاقتصادية والبيئية لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على التنمية المستدامة في الدول النامية**"، جديد الاقتصاد، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2007، ص:23.

ب-أثر حماية البيئة على مستوى الأسعار: إن السلع الملوثة والضارة بالبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة، حيث أن الرسوم والضرائب البيئية وبقية أدوات السياسة البيئية إضافة إلى إجراءات حماية البيئة الطوعية سوف ينتج عنها تكاليف إضافية تنتقل آجلا أم عاجلا لتحسب ضمن قيمة المنتجات المعدة للبيع، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض قدرتها التنافسية وإلى الحد من الإنتاج أو ربما توقفه، وهذا التأثير لإجراءات حماية البيئة قد يظهر على شكل نقص عرض بعض المنتجات وبالتالي تتجه أسعارها إلى الارتفاع ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فقد قدر ارتفاع الأسعار الناتجة عن إجراءات حماية البيئة بحوالي 0.40 % في و.م.أ و0.50 % في اليابان وفي هولندا 0.35 %، وفي النمسا حوالي 0.20% وفي كل من فرنسا وإيطاليا بحوالي 0.10 % سنويا وذلك خلال الفترة 1999-2005.

ج-أثر حماية البيئة على القدرة التنافسية: تؤثر حماية البيئة على القدرة التنافسية بوجهين متعاكسين هما:

ج-1-إضعاف القدرة التنافسية الدولية: مع ارتفاع التكاليف وبالتالي الأسعار الناتجة عن زيادة نفقات حماية البيئة، كما يمكن أن يكون هناك انخفاض نسبي للقدرة التنافسية لدولة من الدول، عندما تكون تعليمات وقيود حماية البيئة في هذه الدولة متشددة جدا وصارمة أكثر من بقية الدول الأخرى، حيث توجه الاستثمارت في هذا المجال إلى تبني أساليب وطرق حماية البيئة مما يعني زيادة تكاليف حماية البيئة ويؤثر على قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

ج-2-التفوق التكنولوجي والقدرة التنافسية: تؤدي إجراءات حماية البيئة إلى رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية وذلك من خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة، كما أن تطوير الإنتاج وتسويق السلع الاستثمارية البيئية يمكن أن يحقق تفوقا تكنولوجيا مما يؤدي إلى تعزيز قدرة المؤسسات التنافسية لاختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها، ولا شك أن كلا الاتجاهين يمكن أن يؤثرا بشكل سلبي أو إيجابي على التوازن البيئي.

د-أثر حماية البيئة على شروط التبادل الدولي: تتأثر شروط التبادل الدولي نتيجة تضمين النفقات البيئية عامة والجباية البيئية بصفة خاصة وذلك على النحو التالي:

د-1-التأثير على الصادرات: باعتبار أن النفقات البيئية تحمل على المنتجات فإن هذا يؤدي إلى رفع أسعارها ومنه انخفاض الطلب الأجنبي عليها، مما يدفع بالدول النامية المصدرة لهذه المنتجات إلى خفض أسعار صادراتها إلى الدول المتقدمة بغية النفاذ إلى أسواقها، وبالتالي انخفاض في عائداتها وكأنها تتحمل جزء من تكلفة حماية البيئة إلى جانب الدول المتقدمة.

د-2- التأثير على الواردات: باعتبار أن الدول المتقدمة تعتمد على سياسات بيئية تحمل نفقاتها على السلع المصنعة (الوسيطية والرأسمالية)، وباعتبار أن الدول النامية تستورد هذا النوع من السلع كونها ضرورية لتشغيل اقتصادياتها ولا بديل عنها تدفع هذه التكلفة، وعليه تعتبر التجارة الخارجية آلية لنقل أضرار السياسات البيئية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وفي المقابل فإن هذا الوضع يؤدي إلى تدهور شروط التجارة في غير صالح الدول النامية لصالح الدول المتقدمة، وهو ما يعني تحويل الدخول الحقيقية في الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية ومتطلبات تحقيقها

1-تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها:" تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل، وتغير في هيكل الإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل تغير نوعي وهيكلي"[1].

كما يمكن تعريفها على أنها:"عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل الزيادة في السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة، ويقصد بكلمة التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة زمنية طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان". بموجب هذا التعريف فإن التنمية

[1]- الصادق بوشنافة:"**مرجع سابق**"، ص:17.

الاقتصادية ما هي إلا عملية تتم من خلالها تفاعل مكونات النظام الاقتصادي كأدوات فعالة، والتي من خلالها تظهر نتائجها في تغيرات وتحولات كمية ونوعية في مخرجاتها وحددها في فترة زمنية طويلة، ووضع لها مؤشرا وهو الزيادة الضرورية للدخل القومي الحقيقي لهذا النظام مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في تعداد السكان.

إن إدراج الجانب البشري يشوبه بعض النقص مما أدى ببعض المفكرين إلى التأكيد على جوانب معينة والمتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة، وذلك بإدراجهما في مفهوم التنمية الإقتصادية بحيث يعرفونها على أنها:" ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر والمساواة"[1]. غير أنه وعلى مدار الألفية الثالثة لم تتحسن أوضاع بعض الدول النامية والتي حققت طفرة نوعية شهدت معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي أعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، ومن الهدف الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية هو **6 %**، ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن، وبعكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الاقتصادي للتنمية لم تنكمش الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء بل إنها تتسع في الدول التي حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت وطأة خط الفقر، وازدادت أعداد المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الإنسانية. ومن هنا أصبح من الضروري **التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية**؛ بحيث أن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو وهو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول بأن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة التي من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية:"**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2004/2003، ص ص:16-17.

الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية[1].

2-عناصر التنمية الاقتصادية:

2-1-**الشمولية**: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

2-2-**مستوى الدخل**: إن حدوث زيادة مستمرة في مستوى الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

2-3-**توزيع الدخل:** حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).

2-4-**توزيع السلع والخدمات**:ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

[1] - إسماعيل شعباني:" **مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1997، ص:50.